الرئيس هنأ نظيريه في مصر بذكرى ثورة 23 يوليو

مكتب المجلس يعقد اجتماعا برئاسة السعدون

السعدون مترئسا اجتماع مكتب المجلس

ومستقبلا سفيرة المملكة المتحدة لدى البلاد

عقد مكتب المجلس اجتماعا أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة احمد عبدالعزيز السعدون.

وحضر الاجتماع نائب رئيس المجلس محمد براك المطير وأمين سر المجلس الدكتور مبارك حمود الطشة ورئيس اللجنة المالية شعيب شباب المويزري ورئيس اللجنة التشريعية مهند طلال الساير ورئيس لجنة الأولويات عبدالله فهاد العنزي وأمين عام مجلس الأمة خالد بو صليب ورئيسة قسم مكتب المجلس الدكتورة حنان الدغيشم.

وناقش التظلمات المقدمة من بعض موظفي الأمانة العامة المحالين للتقاعد بقرار من مكتب مجلس ٢٠٢٠، واتخذ المكتب قرارا بقبول التظلمات وإعادتهم إلى العمل بنفس مراكزهم السابقة.

وقرر مكتب المجلس وأكد على دعم المنتج الوطني فيما يخص مشتريات الأمانة العامة لمجلس الأمة.

ووافق مكتب المجلس على كتاب قطاع المالية بشأن التقديرات المالية الخاصة بمشروع الميزانية للسنة المالية 2024 / 2025 وتمت الموافقة عليه.

ووافق المجلس على كتاب السيد العضو الدكتور عبدالعزيز الصقعبي بشأن طلب توجيه الأمانة العامة إلى تفعيل قانون حق الاطلاع من خلال نشر اللوائح والقرارات المتعلقة بعمل موظفي الأمانة في الصفحة الداخلية للموقع الالكتروني للمجلس، وتعيين موظف أو أكثر للنظر في طلبات الحصول على المعلومات، ونشر قوائم المعلومات الواردة في قانون حق الاطلاع، وذلك استنادا على القرار السابق لمكتب المجلس في هذا الشأن.

وفي نهاية الاجتماع اطلع المكتب على تقرير لجنة التحقيق في التجاوزات الإدارية والمالية في الأمانة العامة، وقد ناقش السادة الأعضاء ملف التجاوزات.

ووجه مكتب المجلس اللجنة برفع تقرير متكامل إلى مكتب المجلس بهذا الخصوص بعد استكمال التحقيق بكل القطاعات

من جهة أخرى بعث رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون اليوم الأحد ببرقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية المستشار حنفي جبالي ورئيس مجلس الشيوخ المستشار عبدالوهاب عبدالرازق بمناسبة ذكرى ثورة 23 يوليو.

ومستقبلا مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية

المجتمعون اطلعوا على تقرير لجنة التحقيق في التجاوزات الإدارية والمالية في "الأمانة العامة"

من جانب آخر استقبل السعدون في مكتبه أمس سفيرة المملكة المتحدة لدى دولة الكويت بليندا لويس.

كما استقبل السعدون مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية برئاسة رئيس مجلس الإدارة ماجد المطيري.

وحضر اللقاء نائب رئيس الجمعية الدكتور فهد الرقيب وأمين الصندوق أحمد الفارس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية هيام الدويلة أسرار حيات ويعقوب الهاشمي وصلاح الغزالي والدكتور ناصر الصانع.

اللجنة أعلنت اتخاذ الإجراءات القانونية ضد من يستخف بأعمالها

«التحقيق في الكراكال واليوروفايتر»: وزير الدفاع الأسبق خالد الجراح لم يحضر أمام اللجنة رغم استدعائه

جانب من اجتماع اللجنة

واصلت لجنة التحقيق في صفقة طائرات الكراكال واليورفايتر في اجتماعها اليوم التحقيق في صفقة الطائرات.

وقال رئيس اللجنة النائب الدكتور عادل الدمخي في تصريح صحفي في المركز الاعلامي لمجلس الامة ان اللجنة سجلت في محضرها اليوم عدم حضور وزير الدفاع الأسبق الشيخ خالد الجراح للمرة الثانية رغم استدعائه.

وأوضح الدمخي أن تشكيل لجنة التحقيق في هذه الصفقة تم بموافقة مجلس الأمة والحكومة وحضر في اجتماعات سابقة وزير الدفاع السابق الشيخ طلال الخالد ووزير الدفاع الحالي الشيخ احمد الفهد وأبديا تعاونهما الكامل، مشيرا إلى ان عدم حضور وزير الدفاع الأسبق الشيخ خالد الجراح للمرة الثانية ولم يقدم اعتذارا للجنة يعتبر عدم تعاون مع اللجنة.

وأضاف أنه لا يوجد أي عذر لعدم الحضور سواء كان رئيس أركان سابق أو وزير دفاع سابق، مبينا أن هناك رؤساء اركان سابقين ووزراء دفاع سابقين مثل الشيخ حمد الجابر حضروا اجتماعات اللجنة وكذلك الشيخ طلال الخالد ووزير الدفاع الحالي الشيخ احمد الفهد قد حضروا.

واعتبر الدمخي ان عدم الحضور وعدم الاعتذار عن الحضورهو استخفاف بعمل اللجنة وعدم تحمل الإجراءات التابعة لهذا الامر، مؤكدا أن هناك إجراءات قانونيه في حال عدم الحضور منصوص عليها في المادة 147 في اللائحة الداخلية والمادة 9 التي استندت عليها المادة 147 بأن هناك إجراءات قانونية لمن لا يحضر اجتماعات لجان التحقيق البرلمانية عندما توجه الدعوة إليه.

وأشار إلى أن عدم الحضور يعد رسالة بعدم التعاون مع اللجنة للمرة الثانية، مبينا أن "الإنسان الذي لا يتحمل أي خطأ عليه أن يحضر ولكن عدم الحضور يدل على أن هناك تقصيراً او أخطاء أو تجاوزات".

وقال الدمخي إن اللجنة سجلت في محضرها عدم حضور وزير الدفاع الأسبق الشيخ خالد الجراح وسجلت أيضا الإجراءات القانونية التي سيتم اتخاذها في حالة عدم الحضور مجددا.

عادل الدمخي

الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية ألف دينار

«المالية البرلمانية»: زيادة القرض الحسن إلى 21 ضعف المعاش رغم عدم موافقة التأمينات

جانب من اجتماع اللجنة المالية البرلمانية

قال رئيس "المالية البرلمانية" شعيب المويزري أن اللجنة اجتمعت أمس مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعيه لمناقشتها حول تحسين الوضع المعيشي للمتقاعدين ونظراً لعدم موافقة التأمينات اتخذت اللجنه قراراتها وتم التصويت بالموافقه بإجماع الحاضرين على:

أولا: القرض الحسن، إذ وافقت بالاجماع على:

-1 زيادة القرض الحسن من 7 أضعاف المعاش التقاعدي الى 21 ضعفا.

-2 تكون نسبة الاستقطاع بما لايقل عن 5 في المئة ولا تزيد عن 15 في المئة (حسب مايقرره صاحب المعاش لدفع الاقساط)

ثانيا: الحد الأدنى لرواتب المتقاعدين

يكون الحد الادني للمعاشات التقاعدية 1000 دينار

وعليه تكون الزيادات وفقا لما أقرته اللجنة في اجتماعها أمس بزيادة المعاش التقاعدي الذي يبلغ 717 دينار ما قدره 283 دينار ،وزيادة المعاش البالغ 833 دينار ما قيمته 167 دينار.

والفئات التي تستفيد من الزيادة إلى 1000 دينار حيث ضمت ما نسبته 10 في المئة لمن معاشه التقاعدي بين 950 و980.

ومن تزيد معاشاتهم التقاعدية عن 1000 دينار فما فوق فستكون زيادة المعاش التقاعدي 5 في المئة من قيمة المعاش.

والزيادات تشمل الجميع دون استثناء فئة أو شريحة.

من جهته قال قال عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب داود معرفي ان اللجنة وافقت على اقتراحين بقانونين في شأن زيادة القرض الحسن الى 21 ضعفا لصافي المعاش التقاعدي، ورفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي إلى ألف دينار.

وأوضح معرفي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة ان " الحكومة طلبت تأجيل البت في الاقتراحين لمزيد من الدراسة ، مضيفاً أن اللجنة رأت استحقاق الاقتراحين ووافقت عليهما وسترفع تقاريرها إلى مجلس الأمة لاستكمال الإجراءات".

وقال معرفي " ضايقنا توجه الحكومة ممثلة بمؤسسة التأمينات الاجتماعية بعدم موافقتهم على بعض القوانين التي سبق أن دفعوا الشارع باتجاهها وصرحوا من أجل نيل بعض المواقف الإيجابية في الفترات السابقة في شأن المتقاعدين".

وبين أن اللجنة وجدت من ممثلي مؤسسة التأمينات الاجتماعية رفضا لبعض الاقتراحات بقوانين المقدمة من النواب. وأكد أن اللجنة وافقت على اقتراح بقانون في شأن زيادة القرض الحسن من 7 أضعاف الى 21 ضعفا لصافي المعاش التقاعدي، على أن يكون السداد بنسبة لا تقل عن 5 % ولا تزيد عن 15% من صافي الراتب.

طالب بموافاته بكشوف أسماء المعاد تعيينهم

الغانم يسأل وزير المالية بالوكالة عن صحة إنهاء عقود طيارين كويتيين أو مدربي طيران

مرزوق الغانم

وجه النائب مرزوق الغانم سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير المالية بالوكالة د. سعد البراك، عن صحة إنهاء عقود أي من الطيارين أو مدربي الطيران الكويتيين، ونص السؤال على ما يلي:

-1 هل تم إنهاء عقود أي من الطيارين أو مدربي الطيران الكويتيين، خلال الفترة من 1/6/2023 حتى تاريخ تقديم هذا السؤال؟

إذا كانت الإجابة نعم، فأرجو موافاتي بالأسماء كافة والسيرة الذاتية لكل منهم، وكذلك موافاتي بأسباب إنهاء هذه العقود، والإثباتات الدالة على ذلك.

-2 هل تمت إعادة التعاقد مع طيارين أو مدربي طيران غير كويتيين خلال الفترة من 1/6/2023 حتى تاريخ تقديم هذا السؤال؟

إذا كانت الإجابة نعم، فأرجو موافاتي بالأسماء كافة والرواتب الخاصة بهم وكذلك السيرة الذاتية لكل منهم.

بتضمين مشروعها نص يشترط عليها الالتزام بقواعد الشريعة

بوشهري: الحكومة تشكك بفطرة المرأة الكويتية وأخلاقها وتربيتها

قالت النائب الدكتورة جنان بوشهري إنه وبقراءة أولية لمشروع الحكومة بشأن إنشاء المفوضية العامة للانتخابات، لا سيما المادة 16 منه اشترطت على المرأة الالتزام بالقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية لمباشرة حقها في الترشح والانتخاب، وهذا الشرط وإن كان موجودا في القانون الحالي، فكان من الأوجب على الحكومة أن تلغيه بعد حكم المحكمة الدستورية عام 2009 برفض الطعن بعضوية النائبتين السابقتين د. أسيل العوضي ود. رولا دشتي.

وأضافت أن المحكمة الدستورية أكدت «كفل الدستور الحرية الشخصية، وأطلق حرية العقيدة، لأنها ما دامت في نطاق "الاعتقاد" أي "السرائر" فأمرها إلى الله، ولم يُجز التمييز بين الناس في الحقوق والواجبات بسبب الدين أو الجنس».

ولفتت إلى أن قيام الحكومة بتضمين هذا النص في مشروعها تشكيك بفطرة المرأة الكويتية وأخلاقها وتربيتها، وهو أمر مرفوض لا يمكن القبول به، وسأتقدم بتعديل يلغي هذا النص خلال اجتماع لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية المقرر عقده غدا.

جنان بوشهري